أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

برنامج الخليج افريقيا

الدبلوماسية الاقتصادية

نظرة تحليلية | سبتمبر 2024

التبادل الزراعي والأمن الغذائي في أفريقيا ودولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتور سيلفانوس كواكو أفيسوربور

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2024
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدكتور سيلفانوس كواكو أفيسوربور
أستاذ مشارك في قسم اقتصاديات الغذاء والزراعة والموارد بجامعة جيلف في كندا.

وهو حاليًا باحث جان مونيه في مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية، فلورنسا، إيطاليا. تركز أبحاثه والمقررات التي يُدرِّسها على مجالات التجارة الدولية، والاقتصاد السياسي، والتنمية الدولية، والطاقة والبيئة، والأغذية والزراعة، والتحليل البعدي. الدكتور سيلفانوس كواكو أفيسوربورهو المؤسس التنفيذي لمركز الأبحاث الدولي لتحليل التجارة والتنمية (CeTAD Africa) ومقره في غانا، بجانب نشاطه الأكاديمي.

ملخَّص

- الأمن الغذائي قضية ملحّة في جميع أنحاء العالم، وهو يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا. ورغم أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بالأمن الغذائي، إلا إنها تواجه مخاوف مستمرة بشأن انعدام الأمن الغذائي؛ في المقام الأول لأنها تعتمد على الواردات لتلبية 90٪ من احتياجاتها الغذائية المحلية. حيث تعيق محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وعدم كفاية موارد المياه الإنتاج الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يؤدي إلى تفاقم التحدي مع استمرار ارتفاع استهلاك السكان.
- تشير هذه النظرة التحليلية إلى أن تعميق علاقات تجارة المواد الغذائية بين دول أفريقيا جنوب الصحراء ودولة الإمارات العربية المتحدة سيكون مفيدًا للطرفين نظرًا لاختلاف المزايا النسبية لكلتا المنطقتين.
- إن الأراضي الزراعية الشاسعة في أفريقيا والعمالة الوفيرة تمنح للقارة ميزةً نسبيةً قويةً في إنتاج المنتجات الغذائية والزراعية، والتي يقابلها في الجانب الآخر الاستثمارات الزراعية الإماراتية في أفريقيا.
- تجارة المواد الغذائية بين أفريقيا ودولة الإمارات العربية المتحدة لها تأثيرات معتبرة على الأمن الغذائي لكلا الطرفين. تشير النظرة التحليلية إلى أن اعتماد الإمارات العربية المتحدة على الواردات الغذائية لتلبية استهلاكها الغذائي المحلي يمثل فرصةً ممتازةً لأفريقيا لتصبح مصدرًا غذائيًا رئيسيًا لدولة الإمارات العربية المتحدة بالنظر إلى قربها من الدولة في مقابل الاستثمارات في الأعمال التجارية الزراعية في جميع أنحاء القارة.
- تختتم الورقة البحثية ببعض توصيات السياسات التي من شأنها تعزيز التجارة الزراعية والتعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وأفريقيا. تشمل التوصيات ما يلي:
  - ينبغي لدولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الزراعية من خلال تكثيف التعاون مع الدول الأفريقية عبر الاستثمار الاستراتيجي في زراعة المواد الغذائية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
  - ينبغي لدولة الإمارات العربية المتحدة الاستفادة من ميزاتها النسبية في إنتاج السلع الزراعية في مقابل المنتجات الغذائية في القطاعات التي ليس لديها فيها مزايا نسبية.
  - قد يكون توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأفريقية ضروريًا لخفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية أمام تجارة السلع الزراعية.
  - إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية باستخدام التقنيات المتقدمة هو أحد الابتكارات النوعية التي تؤدي إلى تعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ.
  - أخيراً، يجب على حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إعطاء الأولوية لتطوير أساليب زراعية قادرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ.

تفاصيل الموضوع

تعكف دولة الإمارات العربية المتحدة على إقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية قوية مع أفريقيا، بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة. وقد سلطت وزارة الخارجية الإماراتية الضوء على هذا الالتزام بتعزيز العلاقات من خلال إطلاق منصة "التواصل بين دولة الإمارات العربية المتحدة وأفريقيا" في عام 2022. وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز الشراكة بين دولة الإمارات ودول أفريقيا جنوب الصحراء من خلال بناء جسور التواصل والتفاهم الثقافي وتعزيز التبادلات الاقتصادية في مختلف القطاعات.[1]

في وقت سابق، كان إنشاء برنامج تبادل الخبرات الحكومية الإماراتية الأفريقية في عام 2021 بمثابة تعاون كبير بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. يحدد هذا البرنامج الاتجاهات العالمية الناشئة وفرص التنمية لأفريقيا.[2]

قد تكون إحدى الطرق المتاحة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الإمارات العربية المتحدة وإفريقيا تعزيزًا فعالًا هي التجارة الثنائية، نظرا لاختلاف المزايا النسبية لكلا المنطقتين. إن الأراضي الزراعية الشاسعة في أفريقيا والعمالة الوفيرة تمنحها ميزةً نسبيةً قويةً في إنتاج المنتجات الغذائية والزراعية. على الرغم من أن أفريقيا لديها الأراضي الصالحة للزراعة لتصبح المنتج الرئيسي للغذاء في العالم، إلا أن المنطقة تعاني من انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب انخفاض الاستثمار ونقص البحث والتطوير في القطاع الزراعي.[3]

في المقابل، تكمن نقاط القوة التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة في إنتاج السلع المصنعة وتلك المتعلقة بالطاقة. حيث كانت مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2022 أقل من 0.1%.[4] ويقارن ذلك بمساهمة 27.6% للقطاع المرتبط بالطاقة و11% للتصنيع.[5] وتمثل هذه المزايا النسبية المتميزة فرصةً كبيرةً لتحقيق المنافع المتبادلة من خلال التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأفريقية.

تجارة المواد الغذائية بين أفريقيا ودولة الإمارات العربية المتحدة لها تأثيرات معتبرة على الأمن الغذائي لكلا الطرفين.[6] أولاً، تعتمد دولة الإمارات على الواردات الغذائية لتلبية 90% من الاحتياجات الغذائية المحلية.[7] إن الاعتماد على السوق العالمية لتغطية الطلب الغذائي المحلي يعني أن أي ارتفاع في أسعار المواد الغذائية في السوق العالمي يمكن أن يؤدي بسرعة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمثل هذا فرصة ممتازة لأفريقيا لتصير مصدرًا غذائيًا رئيسيًا لدول الخليج بالنظر إلى قربها من دولة الإمارات العربية المتحدة في مقابل الاستثمارات الخليجية في الأعمال التجارية الزراعية عبر القارة.

ثانياً، يستطيع المزارعون الأفارقة، من خلال الاستثمارات الإماراتية في الأعمال التجارية الزراعية، تعزيز إنتاجيتهم وقيمة منتجاتهم الزراعية من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. هناك مشاريع مماثلة بدأت في دول مثل باكستان، حيث مولت قطر مشاريع البنية التحتية مقابل الحصول على المشاريع الزراعية.[8]

الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة

على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من الدول التي تتمتع بالأمن الغذائي، إلا أن المخاوف بشأن انعدام الأمن الغذائي لا تزال قائمة بسبب محدودية موارد الأراضي الصالحة للزراعة، وعدم كفاية موارد المياه، وزيادة الاستهلاك المحلي.[9] بالإضافة إلى ذلك، فإن الوتيرة المتسارعة لتغير المناخ تهدد بشكل أكبر إمدادات الغذاء والماء في الشرق الأوسط.[10]

يُبيّن الشكل 1 قياس انعدام الأمن الغذائي من حيث انتشار (عدد) حالات نقص التغذية بمرور الوقت. وبحسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، يمثل نقص التغذية احتمال أن يستهلك فرد يتم اختياره عشوائيًا من السكان عددًا غير كافٍ من السعرات الحرارية للحفاظ على نمط حياة نشط وصحي. ويشير الرسم البياني إلى اتجاه تصاعدي قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، تلاه انخفاض مستمر على المدى الطويل بعد الأزمة المالية العالمية. وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية في عام 2007 إلى أن واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة صعوبةً في تلبية نفس القدر من الطلب المحلي على الغذاء قبل نشوب الأزمة المالية العالمية.[11]

الشكل 1: انتشار حالات (عدد) الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية

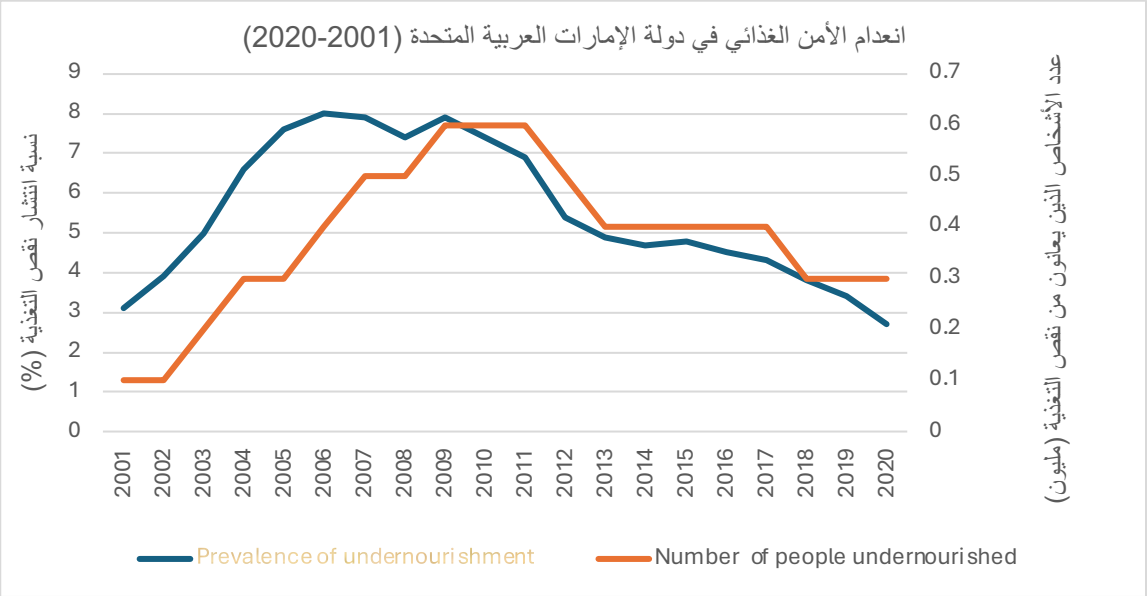

المصدر: تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات منظمة الفاو

يسلط تقرير مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2022 (GFSI) الضوء على تدهور الوضع الغذائي في العالم.[12] ويتفاقم هذا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية جراء جائحة كوفيد19- والصراع بين روسيا وأوكرانيا. وتقوم مبادرة مؤشر الأمن الغذائي العالمي بتقييم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي العالمي من خلال أربعة أبعاد أساسية وهي: القدرة على تحمل التكاليف، وتوفر الغذاء، وجودته، وسلامته، والاستدامة والتكيف، وتغطي 113 دولة. تتراوح درجات المؤشر من 0 إلى 100، وتشير الدرجات الأعلى إلى بيئة غذائية أكثر أمانًا.

يعرض الشكل 2 أحدث تقرير لمؤشر الأمن الغذائي العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2022 (و2021 للمقارنة). ومن الملاحظات الفريدة المستندة إلى البيانات أنه في حين أنه تحسنت نتائج دولة الإمارات العربية المتحدة ككل وفي ثلاثة من الأبعاد الأربعة (باستثناء ما يتعلق بتوفر الغذاء)، فقد انخفض ترتيب الدولة في تصنيف المؤشر في العالم بين عامي 2021 و2022. وقد يرجع هذا الانخفاض في تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التحسن العام في نتائج الدول الأخرى مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة إجمالية في مجال الأمن الغذائي بلغت 75.2، لتحتل المرتبة 23 عالمياً (مقارنة بالمرتبة 20 في عام 2021). وفقًا لتقرير مؤشر الأمن الغذائي العالمي للعام 2022، هناك أيضًا ارتباط قوي بين النتيجة الإجمالية في المؤشر والالتزام السياسي بالتكيف. ومع ذلك، حصلت دولة الإمارات على درجة منخفضة في الالتزام السياسي بالتكيف، حيث حصلت على درجة 45.5 مقارنة بمتوسط 55.8 لجميع الدول.

فيما يخصُّ الركائز الأربع، سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة 86.7 نقطة في القدرة على تحمل التكاليف، لتحتل المرتبة 31 على مستوى العالم (نزولًا من المرتبة 19 في العام السابق على الرغم من تحسن النتيجة). وتقيس القدرة على تحمل التكاليف قدرة المستهلكين على شراء الأغذية ومدى تعرضهم لتقلبات الأسعار. من حيث توفر الغذاء، حصلت دولة الإمارات على 73.8، لتحتل المركز السابع (بينما جاءت الدولة في المركز الثامن في عام 2021 بنتيجة أفضل تبلغ 76.2). تقوم هذه الركيزة بتقييم الإنتاج الزراعي، والقدرات الزراعية، ومخاطر اضطراب الإمدادات. فيما يتعلق بجودة الغذاء وسلامته، تحتل الإمارات المرتبة 16 بعلامة قدرها 81.3 (نزولًا من المرتبة 13 في عام 2021). يقيس هذا البعد تنوع الأنظمة الغذائية وجودتها الغذائية بالإضافة إلى سلامة الأغذية.

الشكل 2: مستوى أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

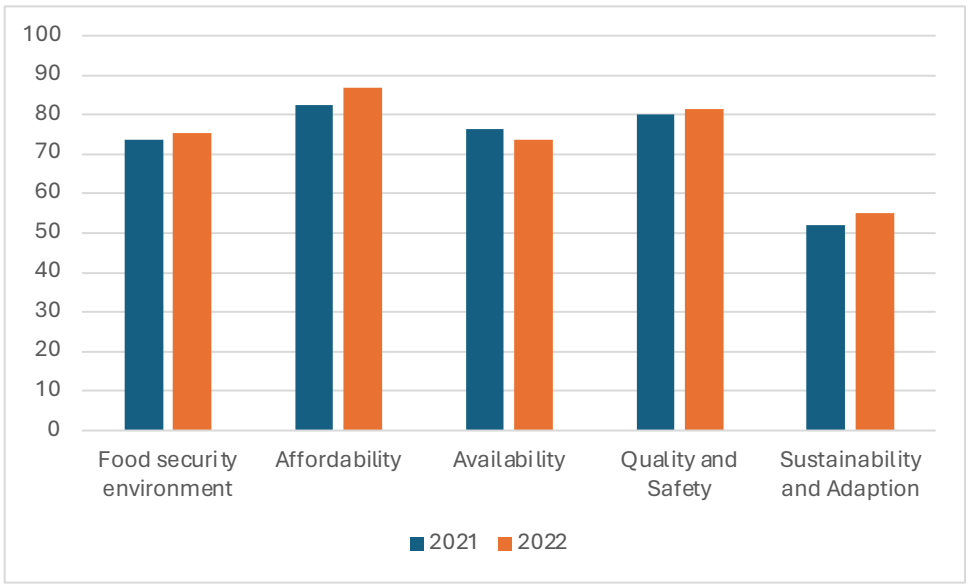

المصدر: تم الحصول على البيانات من وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)

حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على أدنى درجاتها في الأبعاد الخمسة في بُعد الاستدامة والتكيف في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، حيث سجلت 55.2 لتحتل المرتبة 53 (نزولًا من المرتبة 45 في العام السابق). يتناول هذا البعد مدى تعرض الدولة لآثار تغير المناخ واستراتيجيات التكيف الخاصة بها، إلى جانب مدى قابليتها لمخاطر الموارد الطبيعية. جانب الاستدامة أمر بالغ الأهمية لضمان ألا يكون إنتاج الغذاء على حساب البيئة. وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة هدفًا طويل المدى يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ولكن هذا قد يأتي بتكلفة بيئية أعلى بالنظر إلى الطبيعة الصحراوية للبلاد.

تغيُّر المناخ وإنتاج الغذاء في دولة الإمارات العربية المتحدة

يؤدي تصاعد آثار تغير المناخ إلى زيادة نقاط الضعف المتعلقة بالإمدادات الغذائية المحلية والأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة تحديات كبيرة محتملة في مجال الأمن الغذائي، نظرًا لأنها تعاني من نقص المياه والأراضي الصالحة للزراعة. ومع ذلك، فإن استغلال التجارة الدولية يمكن أن يتيح للبلدان الاستفادة من التباينات الإقليمية في تأثيرات تغير المناخ.[13] وفي حين يحمل تحرير التجارة إمكانية تعزيز توافر الغذاء والتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي، فإن هناك مقايضة محتملة بين تعزيز تحرير التجارة القائمة على التغذية ومعالجة تغير المناخ. وتنشأ هذه المعضلة عندما تؤدي الممارسات الزراعية والتجارية الغذائية عن غير قصد إلى زيادة وتيرة تغيير استخدام الأراضي والمساهمة في ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة.[14]

إن تأثيرات تغير المناخ على إنتاج الغذاء حادة بشكل خاص في منطقة الخليج، مقارنةً بمناطق أخرى مثل أفريقيا. فمنطقة الخليج تشهد ارتفاعًا في درجات الحرارة المحيطة، وعادة ما يكون سقوط الأمطار متقطعًا.[15] وتجعل فترات الجفاف الممتدة في المنطقة الزراعة صعبةً حيث أن ارتفاع درجات الحرارة يستنزف موارد المياه العذبة التي يمكن أن تساعد في الزراعة. وهذه المسألة بالغة الأهمية لأن الزراعة في الظروف القاحلة تتطلب قدرًا أكبر من المياه، مما قد يؤدي إلى استنفاد إمدادات المياه.

لبيان هذه النقطة، سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء متوسط هطول سنوي للأمطار بلغ 1,114 ملم في عام 2020، في حين شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة متوسطًا أقل بكثير يبلغ 78 ملم فقط سنويًا.[16] ومع ذلك، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرًا هطولًا كبيرًا للأمطار مما أدى إلى فيضانات شديدة على مستوى الدولة. وأرجع العلماء هذه الأمطار الغزيرة إلى تغير المناخ،[17] ولسوء الحظ فإن هذه ليست أخبارًا سارّة لقطاع الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة لأن الفيضانات تسبب تآكل سطح التربة الخصبة وتجرف البذور والمحاصيل.

رغبةً في الحد من الأثر البيئي لإنتاج الغذاء، من الضروري أن تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتوسيع وتعميق علاقاتها التجارية مع أفريقيا، حيث تنخفض التكاليف البيئية لإنتاج الغذاء انخفاضًا ملحوظًا. فضلاً عن ذلك، فإن الإمكانات الهائلة

التي تتمتع بها أفريقيا من حيث الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية تشير إلى أن إنتاج الغذاء في المنطقة من الممكن أن يكون أقل تكلفةً وأكثر كفاءةً من الناحية البيئية، بفضل الدعم التكنولوجي والاستثمار الزراعي. وتستطيع دولة الإمارات مساعدة أفريقيا في سد الفجوة الاستثمارية في القطاع الزراعي، وبالتالي تعزيز الإنتاجية الزراعية، ومن ثم زيادة الصادرات الغذائية إلى دولة الإمارات.

ضخت العديد من دول الخليج فعلًا استثمارات كبيرةً في مختلف الدول الأفريقية. على سبيل المثال، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة، في العقد الماضي، أكثر من 59 مليار دولار أمريكي لمشاريع متنوعة في أفريقيا، مما يجعلها رابع أكبر مستثمر أجنبي مباشر في القارة.[18]

الابتكار الزراعي له أهمية بالغة في زيادة إنتاج الغذاء وضمان الأمن الغذائي. ومع ذلك، يشير أحدث تقرير لمؤشر الأمن الغذائي العالمي إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها قدر محدود من البحث والتطوير في المجال الزراعي، حيث احتلت مرتبةً منخفضةً في المؤشر المركب الذي يقيس هذا المكون من توفر الغذاء، وحصلت على درجة 38.4 مقارنة بمتوسط 47.1 لجميع البلدان.[19]

يمكن للطرق المبتكرة مثل الزراعة في المناطق العمرانية أن تعزز بشكل كبير إنتاج الغذاء في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الطبيعة العمرانية الكثيفة. تتيح الزراعة الحضرية، التي تقوم على زراعة المنتجات الغذائية والزراعية في المناطق الحضرية وضواحيها باستخدام تقنيات متقدمة، إمكانات هائلة.

تجارة الغذاء

يعرض الجدول 1 حجم تجارة المواد الغذائية بين دولة الإمارات ومختلف مناطق العالم. فيما يتعلق بالصادرات، تحقق دولة الإمارات العربية المتحدة فائضًا تجاريًا فقط مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء. وتسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكثر من نصف الصادرات الغذائية لدولة الإمارات، أي ما يعادل 55% من الإجمالي. ويتماشى هذا مع نموذج الجاذبية التجريبي الذي يستخدم عادة لشرح حجم التجارة بين الشركاء. نظراً لقرب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من دولة الإمارات العربية المتحدة، بجانب تماثل تفضيلات المستهلكين وانخفاض تكاليف التجارة، فمن المنتظر أن يرتفع حجم التبادل التجاري بينهما. أما منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فتحتل المرتبة الثالثة بين أكبر وجهة للصادرات الغذائية الإماراتية، مع وجود فائض بسيط.

الجدول 1: الصادرات والواردات الزراعية لدولة الإمارات العربية المتحدة من مختلف المناطق (2021)

المنطقة	التصدير (مليون دولار أمريكي)	الاستيراد (مليون دولار أمريكي)	الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	حصة صادرات المنطقة (%)	حصة واردات المنطقة (%)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,701.16	3,730.23	(2029.07)	11.35	20.10
أوروبا وآسيا الوسطى	966.03	4,706.73	(3740.71)	6.44	25.36
أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي	186.40	2,240.10	(2053.70)	1.24	12.07
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	8,273.68	2,167.76	6,105.91	55.19	11.68
أمريكا الشمالية	245.04	2,090.62	(1845.58)	1.63	11.27
جنوب آسيا	1,487.47	2,601.11	(1113.64)	9.92	14.02
أفريقيا جنوب الصحراء	1,616.59	894.08	722.51	10.78	4.82
بقية العالم	14,989.94	18,558.26	(3568.32)	100.00	100.00

المصدر: تم الحصول على البيانات من برنامج حلول التجارة العالمية المتكاملة (WITS) التابع للبنك الدولي

فيما يتعلق بالواردات الغذائية، تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة عجزاً تجارياً يبلغ حوالي 3.5 مليار دولار، مما يؤكد اعتمادها على الدول الأخرى لتلبية الاحتياجات الغذائية المحلية. أوروبا وآسيا الوسطى هما المصدران الرئيسيان للواردات الغذائية لدولة الإمارات، بقيمة إجمالية بلغت 4.7 مليار دولار في عام 2021، بنسبة 25% من إجمالي الواردات الغذائية. في المقابل، بلغت الواردات الغذائية من دول أفريقيا جنوب الصحراء 894 مليون دولار، أي ما يعادل نسبة 4.8% من إجمالي الواردات الغذائية للدولة. وبالنظر إلى الأراضي الشاسعة في أفريقيا، فإن الحصة المحدودة من إجمالي الواردات الغذائية من القارة تعد مؤشرا على أن إنتاج الغذاء في أفريقيا دون الإمكانات الكاملة. ولهذا، فإن تقوية العلاقات التجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإفريقيا أمر بالغ الأهمية لبناء شبكة واسعة لتجارة المواد الغذائية بين المنطقتين.

التحليل على مستوى المنتجات لتجارة المواد الغذائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقدم الشكلان 3 و4 بيانات حول قيمة الصادرات والواردات المصنفة على مستوى النظام المنسق2-، وذلك لتقديم تحليل مفصل للمنتجات الخاصة بالمواد الغذائية الزراعية المتداولة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وشركائها التجاريين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. يكشف الشكل 3 أن صادرات الأغذية الزراعية في دولة الإمارات العربية المتحدة تهيمن عليها في المقام الأول منتجات الأغذية الزراعية المصنعة مثل التبغ وبدائل التبغ (HS24)، والمستحضرات المتنوعة الصالحة للأكل (HS21)، ومستحضرات الحبوب والدقيق والنشا ومنتجات المعجنات (HS19). بالإضافة إلى ذلك، يتم تصدير فئة واحدة من المنتجات الغذائية الزراعية الأساسية - وهي منتجات الألبان وبيض الطيور والعسل الطبيعي والمنتجات الصالحة للأكل ذات الأصل الحيواني (HS04) - من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل 3: المنتجات الغذائية الزراعية (مستوى HS2) المتداولة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

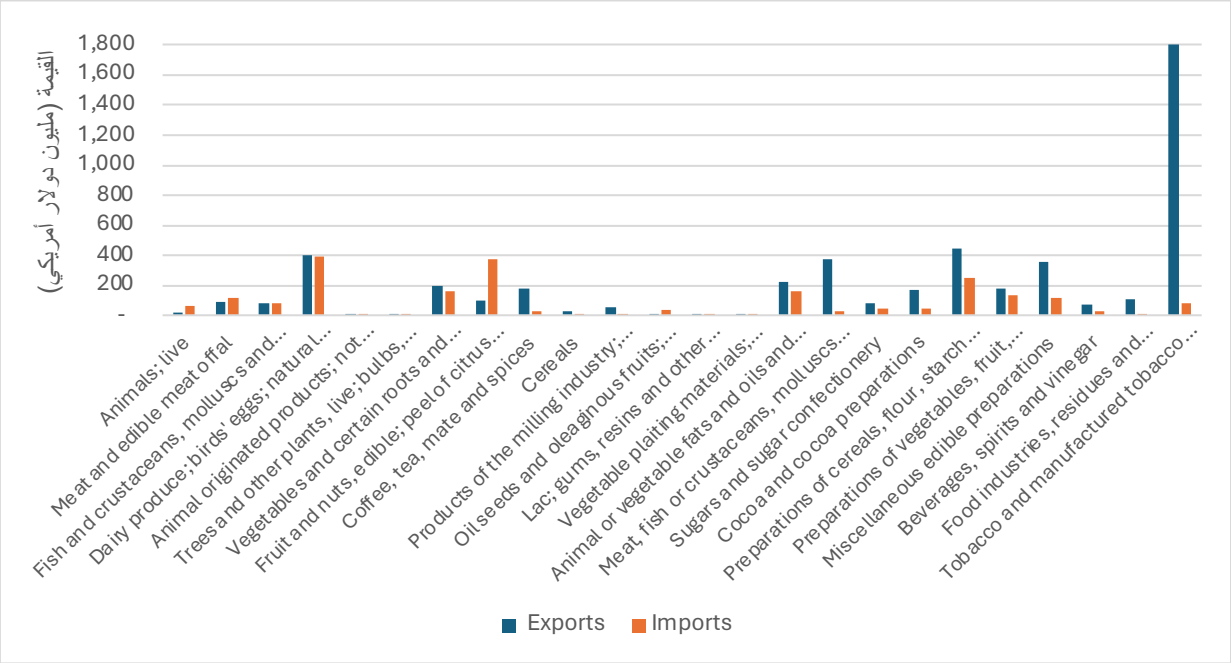

المصدر: بناء على معلومات التجارة في برنامج حلول التجارة العالمية المتكاملة

في المقابل، تتألف واردات الإمارات العربية المتحدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أساسي من مستحضرات الحبوب والدقيق والنشا ومنتجات المعجنات (HS19)؛ ومنتجات الألبان وبيض الطيور والعسل الطبيعي والمنتجات الصالحة للأكل من أصل حيواني (HS04)؛ والفواكه والمكسرات الصالحة للأكل، وقشور الحمضيات أو البطيخ (HS08). وهذا أمر بديهي لأن المنتجات الغذائية الزراعية المستوردة تتطلب أراضي زراعية كبيرة لزراعتها.

بالنسبة للتحليل على مستوى المنتجات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وأفريقيا جنوب الصحراء، تتألف صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة في الغالب من التبغ وبدائل التبغ. في المقابل، تتركز واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من أفريقيا جنوب الصحراء بشكل أساسي في ثلاث فئات رئيسية من المنتجات: اللحوم ومشتقات اللحوم الصالحة للأكل (HS02)؛ والفواكه والمكسرات الصالحة للأكل، وقشور الحمضيات أو البطيخ (HS08)؛ والقهوة والشاي وشاي الباراغوي والتوابل (HS09).

الشكل 4: المنتجات الغذائية الزراعية (مستوى HS2) المتداولة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول أفريقيا جنوب الصحراء

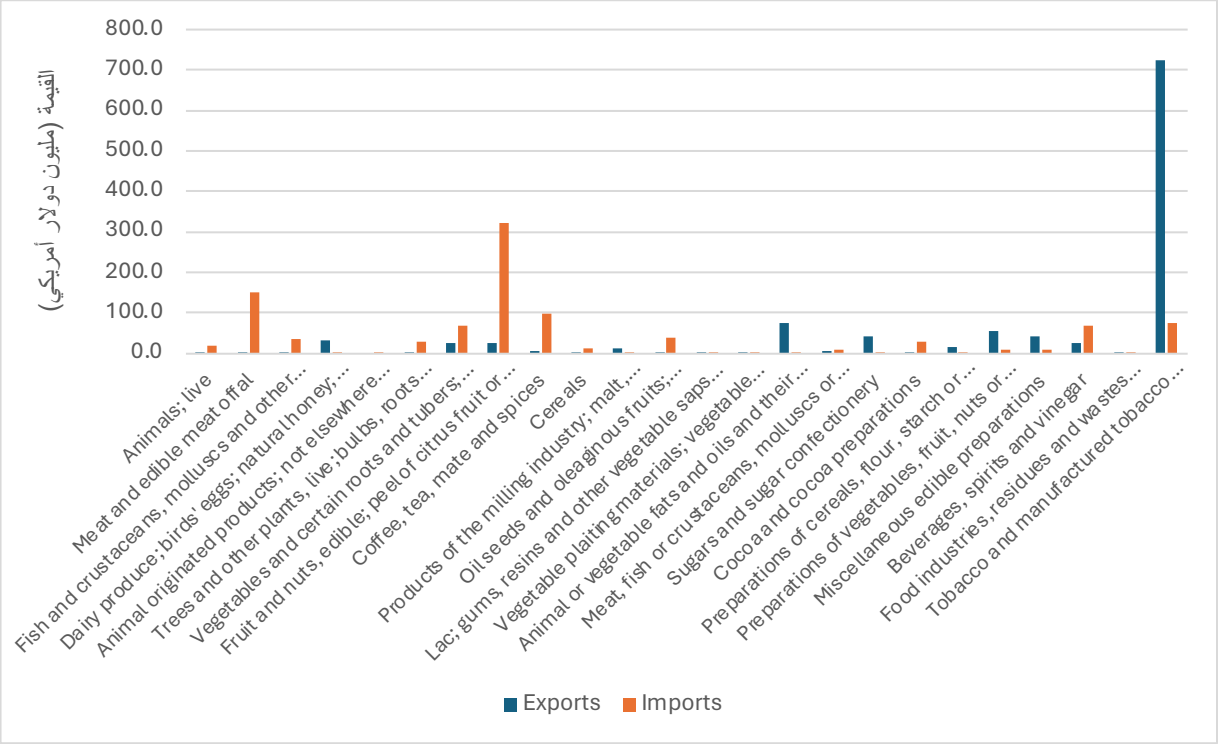

المصدر: بناء على معلومات التجارة في برنامج حلول التجارة العالمية المتكاملة

التحليل على مستوى الدولة لتجارة المواد الغذائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تختلف العلاقة التجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإفريقيا من دولة إلى أخرى. بالنسبة للصادرات الغذائية، ترد الدول الأفريقية التي تعتبر الوجهة الأولى لهذه الصادرات في الشكل 5. تتجه الصادرات الغذائية من دولة الإمارات بشكل أساسي إلى الدول الإفريقية ذات الأغلبية المسلمة. وتشمل الوجهات الخمس الأولى الصومال وليبيا والسودان ومصر وجيبوتي. ولعل هذا يؤكد التأثير المستمر للدين في تطور التجارة الدولية، وخاصة في تصدير المواد الغذائية من دولة الإمارات العربية المتحدة.

تمثل الوجهات العشر الأولى لصادرات الإمارات الغذائية في أفريقيا أكثر من 80% من إجمالي الصادرات إلى المنطقة، مما يعني انخفاض النفاذ أو غياب التنوع في أسواق الصادرات الغذائية لدولة الإمارات في القارة. التنويع الاقتصادي، من حيث المنتجات والوجهات، سياسة اقتصادية بالغة الأهمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. فتنويع تجارة المواد الغذائية تجاه الدول الأفريقية غير الإسلامية الأخرى سوف يؤدي إلى تعميق نفاذ دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أسواق القارة.

الشكل 5: الصادرات الغذائية لدولة الإمارات إلى مختلف الدول الأفريقية

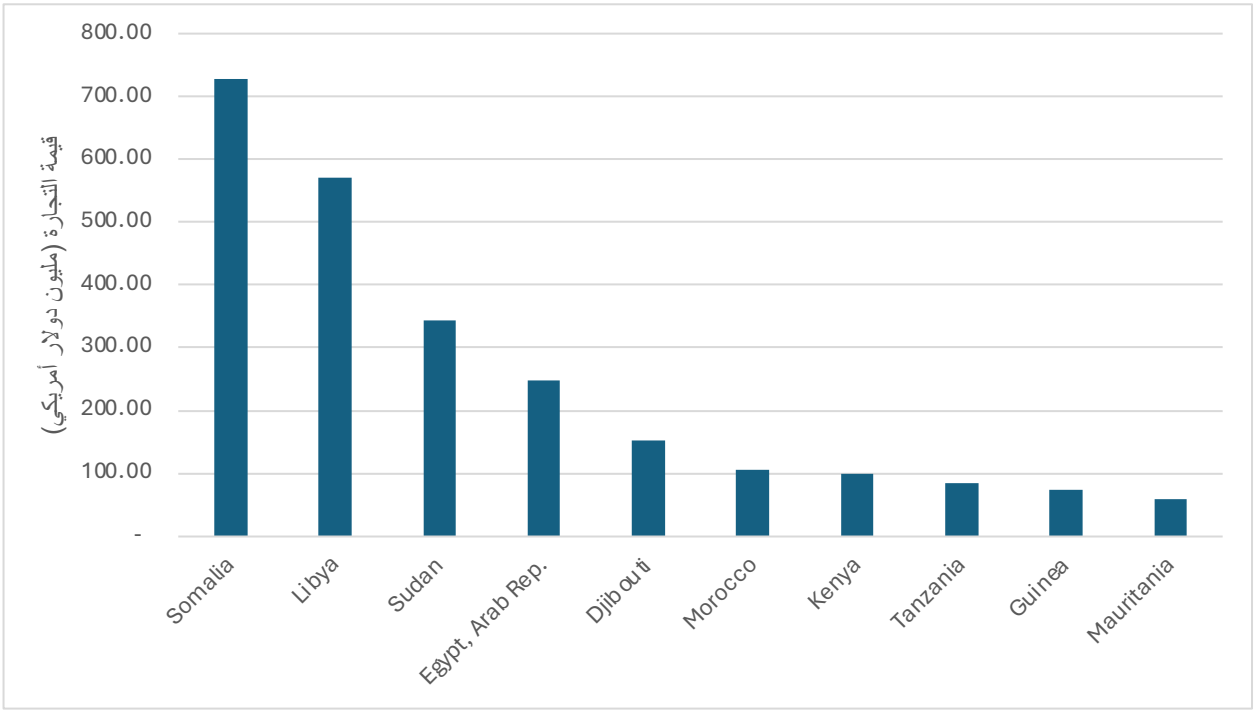

المصدر: بناء على معلومات التجارة في برنامج حلول التجارة العالمية المتكاملة

فيما يتعلق بالواردات الغذائية، يعرض الشكل 6 أكبر 10 دول أفريقية تستورد منها دولة الإمارات الأغذية، وتشكل مجتمعة أكثر من 90% من إجمالي الواردات الغذائية لدولة الإمارات من القارة. من بين هذه الدول، تبرز جنوب أفريقيا ومصر وكينيا باعتبارها المصادر الرئيسية الثلاثة. والجدير بالذكر أن جنوب أفريقيا ومصر تعدان من بين أكبر الاقتصادات في القارة من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 6: الواردات الغذائية من مختلف البلدان الأفريقية

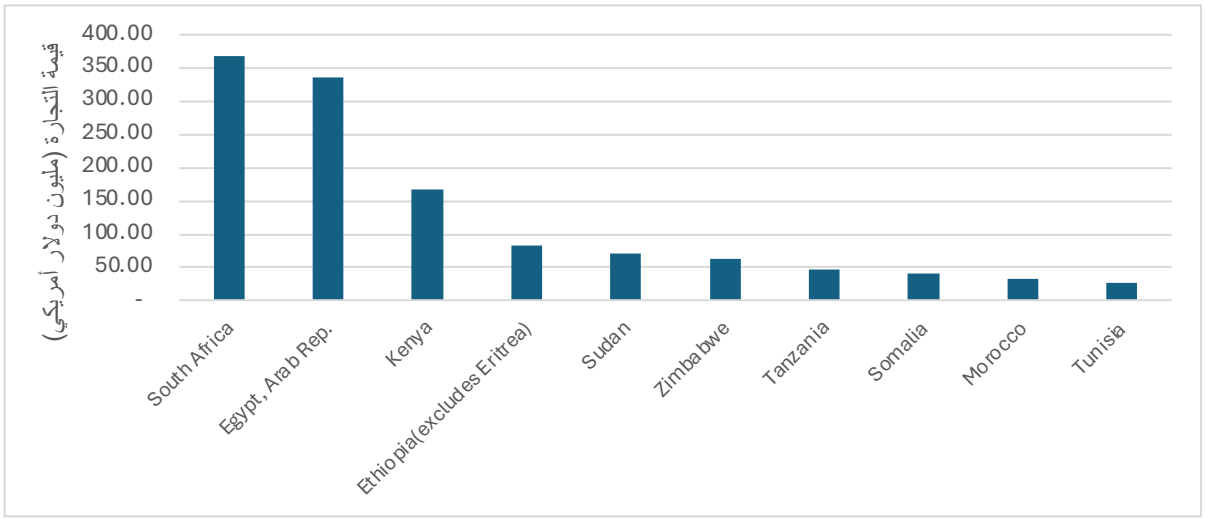

المصدر: بناء على المعلومات في برنامج حلول التجارة العالمية المتكاملة

من الواضح أيضًا أن الدول الأفريقية الموقعة على اتفاقيات للتجارة الحرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل جزءًا كبيرًا من حجم تجارة المواد الغذائية مقارنةً بالدول الأفريقية الأخرى. على سبيل المثال، في عام 2021، استحوذت المغرب وتونس وليبيا ومصر والسودان - وجميعها موقعة على اتفاقية التجارة الحرة العربية مع الإمارات العربية المتحدة - على 42% من إجمالي صادرات الأغذية الأفريقية إلى الإمارات العربية المتحدة و34% من إجمالي الواردات الغذائية الأفريقية من دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتماشى هذا مع الدراسات التجارية التي تؤكد على التأثير المعزز للتجارة لاتفاقيات التجارة الحرة على تجارة الأغذية الزراعية.[20] تلعب اتفاقيات التجارة الحرة دوراً حاسماً في السياسة التجارية، لا سيما بالنظر إلى أن الحواجز التجارية، بما في ذلك التدابير الجمركية وغير الجمركية، تميل إلى أن تكون أعلى داخل قطاع الأغذية الزراعية. وكثيراً ما يتم فرض السياسات الحمائية على المنتجات الغذائية الزراعية، مما يؤكد أهمية اتفاقيات التجارة الحرة في تسهيل حركة التجارة داخل هذا القطاع.

المفاوضات التي تجري مؤخرًا بشأن إبرام اتفاقيات للشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعديد من الدول الأفريقية هي خطوة إيجابية نحو تقوية العلاقات التجارية. فقد أبرمت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقيات تجارية مع كينيا وموريشيوس وجمهورية الكونغو، من خلال اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة.[21] أحد العناصر الرئيسية في مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة هو إنتاج الغذاء، والذي من المتوقع أن يعزز تجارة المواد الغذائية بين الإمارات العربية المتحدة وأفريقيا.

الصورة الأشمل: تجارة الغذاء بين دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا

مجلس التعاون الخليجي ـ الذي يضم البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة ـ هو اتحاد اقتصادي وسياسي. وتُصنَف هذه الدول ضمن أكبر مستوردي الغذاء في العالم. وفي ضوء هذا الاعتماد على الواردات الغذائية، هناك فرصة للبلدان الواقعة في المناطق الاستوائية مثل أفريقيا لتصير مصدرًا رئيسيًا للغذاء لمنطقة مجلس التعاون الخليجي.[22]

الشكل 7: تجارة الغذاء بين دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا جنوب الصحراء

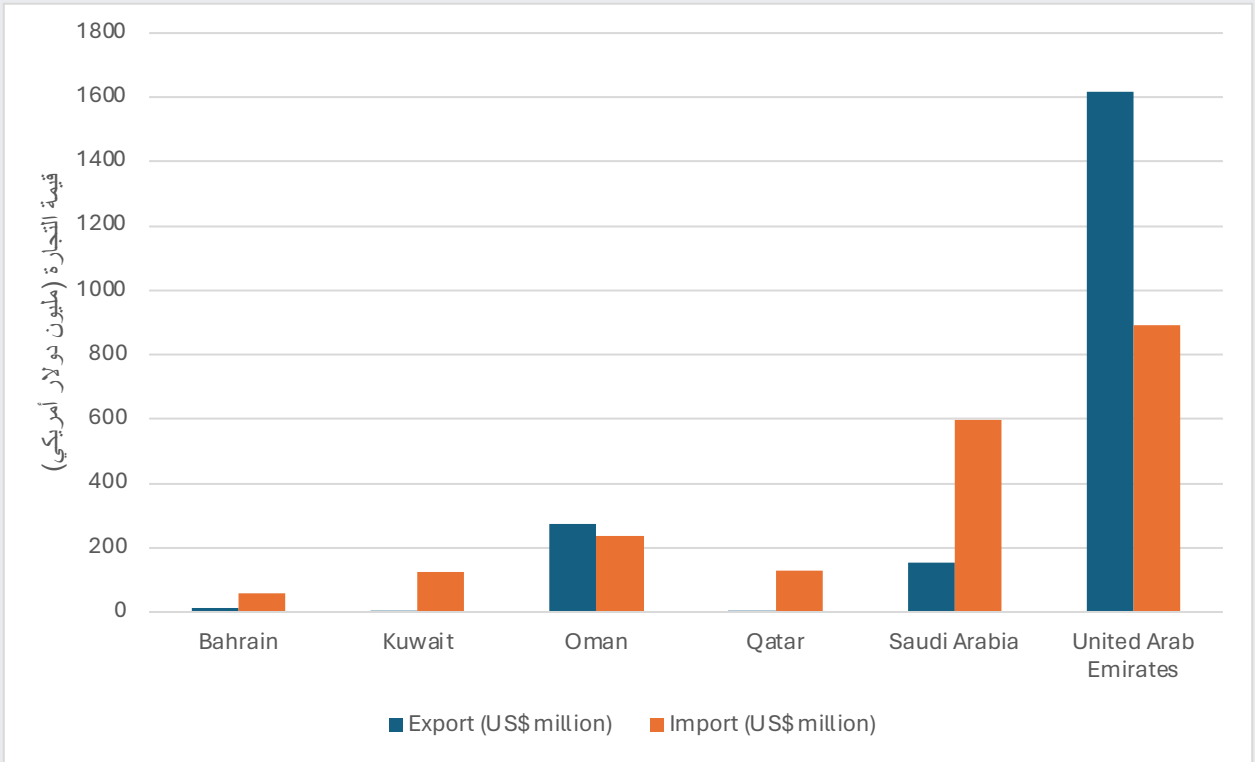

المصدر: بيانات برنامج حلول التجارة العالمية المتكاملة

يوضح الشكل 7 قيمة تجارة المواد الغذائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا جنوب الصحراء في عام 2021. من بين دول مجلس التعاون الخليجي، فإنّ دولة الإمارات العربية المتحدة هي أكثر الدول نفاذًا إلى أسواق أفريقيا جنوب الصحراء في الصادرات والواردات الغذائية. وتجدر الإشارة إلى أن عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة هما الدولتان الوحيدتان في مجلس التعاون الخليجي اللتان تسجلان فائضًا في تجارة المواد الغذائية مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، في حين تُسجّل الدول الأخرى عجزًا.

يبين الشكل 8 توزيع مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في الصادرات والواردات الغذائية العالمية إلى أفريقيا جنوب الصحراء. مرة أخرى، عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة هما الأكثر نشاطًا في تجارة المواد الغذائية مع أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى وجه التحديد، تشكل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 12% من إجمالي واردات عمان الغذائية، مقارنة بـ 11% لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، فإن نسبة الواردات الغذائية من أفريقيا جنوب الصحراء أقل بشكل ملحوظ من الصادرات الغذائية، حيث تمثل أفريقيا جنوب الصحراء 4.7% و4.8% فقط من الواردات الغذائية لعُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، على التوالي. في الجانب الآخر، فإن بقية دول مجلس التعاون الخليجي لديها علاقات تجارية غذائية ضئيلة مع أفريقيا جنوب الصحراء.

إنّ تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول أمر بالغ الأهمية لتعزيز التجارة، ولا سيما في القطاع الزراعي. ويمثل هذا تحديًا خاصًا في الزراعة، حيث يكون التدخل السياسي في التجارة الدولية أكثر شيوعًا مقارنة بالقطاعات الأخرى.[23] ويعتبر إقامة علاقات سياسية قوية ضروريًا؛ لأن الشركات الدولية تواجه العديد من المخاطر في الأسواق الخارجية.[24] وغالبا ما تنشأ المخاطر السياسية عند غياب الروابط السياسية القوية بين البلدان، مما قد يعيق التجارة الدولية.

الشكل 8: حصة أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي تجارة الأغذية مع دول مجلس التعاون الخليجي (2021)

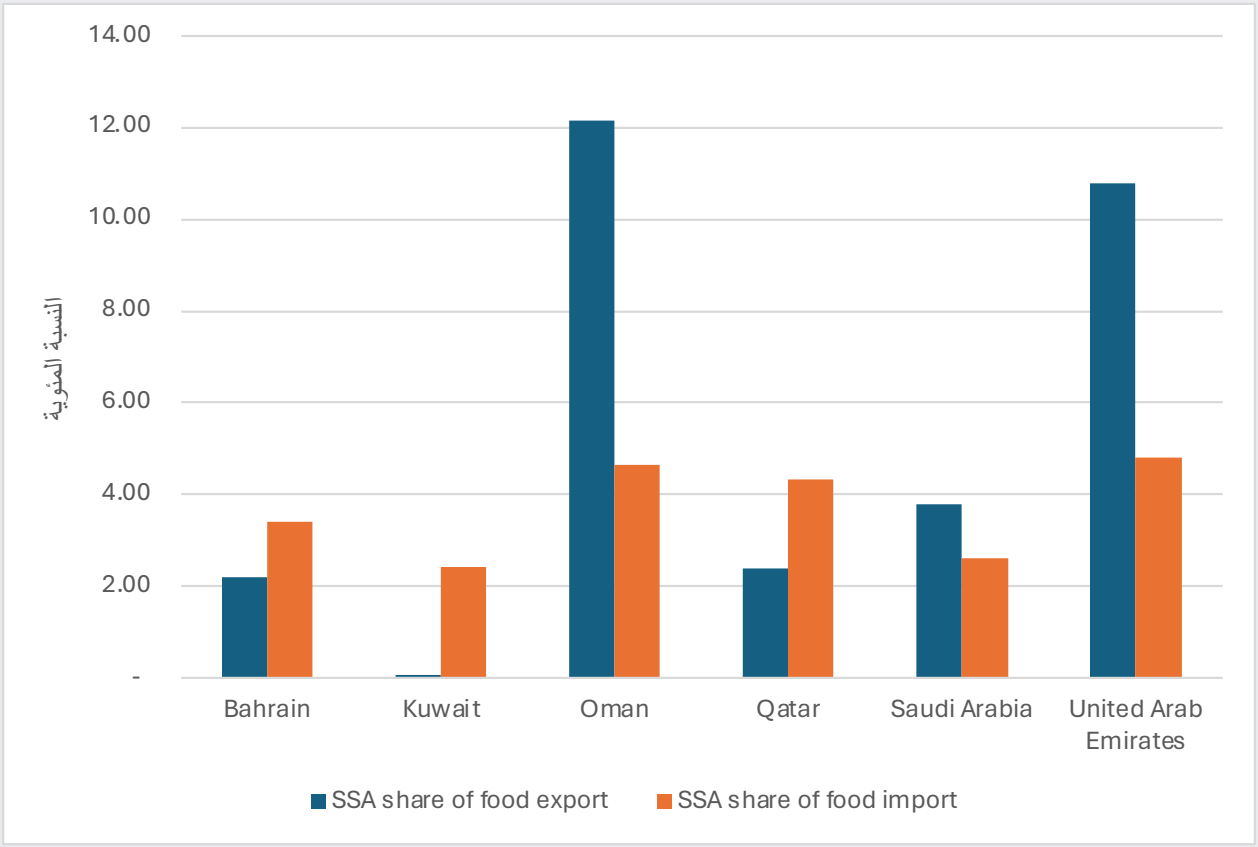

المصدر: بيانات برنامج حلول التجارة العالمية المتكاملة

الخاتمة والتوصيات

تؤثر التجارة بشدّة على الأمن الغذائي من خلال التأثير على الدخول وأوجه الإنفاق. وينهض انفتاح أي دولة على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر بدور حيوي في تحسين تخصيص الموارد لإنتاج الغذاء، وتعظيم الدخل الحقيقي، وتقليل التقلبات في أسعار المواد الغذائية المحلية وكميات التجارة. ولهذا الانفتاح التجاري آثار واضحة على الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي.

يتجلى التأثير المباشر للتجارة على توافر الغذاء حيث تساهم الواردات في تلبية إجمالي الإمدادات الغذائية المحلية. ومن الممكن أن يؤدي تطبيق الانفتاح التجاري إلى تعزيز التغذية من خلال إتاحة الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخيارات الغذائية، وبالتالي تحسين الجودة الشاملة للسلال الغذائية. الهدف الرئيس لهذه النظرة التحليلية هو دراسة تأثير التدفقات الثنائية لتجارة المواد الغذائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وأفريقيا، وكيف يؤثر ذلك على الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتستخدم هذه الدراسة تحليلات وصفية وبيانية للتدفقات الدولية الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وأفريقيا وتبحث تداعياتها على الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتطلب ضمان الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة التركيز على العديد من الاستراتيجيات الرئيسية. أولاً: ينبغي لدولة الإمارات العربية المتحدة استخدام الدبلوماسية الاقتصادية الزراعية لتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية لزراعة الغذاء للاستهلاك المحلي وربما تصديره. ويستلزم ذلك توسيع الاستثمارات الزراعية في جميع أنحاء القارة الأفريقية التي تتميز بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية. وينبغي أن تعطي هذه الاستثمارات الأولوية لإنتاج المحاصيل الزراعية مثل الأرز والقمح والذرة والحبوب الأخرى التي قد لا يكون لها جدوى مستدامة على الصعيد المحلي ولكنها ضرورية للتصدير إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

تشمل الأمثلة التاريخية مبادرات مثل مشروع الرهد الزراعي في السودان، حيث استحوذت الإمارات العربية المتحدة على أراضٍ زراعية واسعة واستثمرت في البنية التحتية للري.[25] وفي الآونة الأخيرة، تفيد التقارير بأن دولة الإمارات العربية المتحدة أبرمت 56 صفقة استحواذ على الأراضي، ومعظمها في أفريقيا.[26] ولن تؤدي مثل هذه المشاريع الزراعية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان الأفريقية فحسب، بل ستحقق أيضًا منافع متبادلة تتمثل في ضمان الأمن الغذائي لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وإفريقيا.

ثانيًا: تحتاج دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اعتماد نهج استراتيجي في سياساتها المتعلقة بالإنتاج والتجارة الدولية. فينبغي عليها الاستفادة من ميزاتها النسبية في إنتاج السلع الزراعية في مقابل المنتجات الغذائية في القطاعات التي ليس لديها فيها مزايا نسبية.

ثالثًا: يمكن أن يكون توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأفريقية ضروريًا لخفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية التي يكثر انتشارها في القطاع الزراعي. ويسهم أيضًا تقوية العلاقات الدبلوماسية بين حكومات دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الإفريقية في الاستفادة القصوى من فرص النفاذ إلى الأسواق التي ستوفرها الاتفاقيات التجارية.

رابعًا: إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية هو أحد الابتكارات النوعية التي تتيح القدرة على تعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ. فالزراعة التقليدية التي تستخدم مدخلات كثيرة لن تكون مجدية اقتصادياً أو مستدامة بيئياً في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تؤدي الزراعة في المناطق العمرانية إلى تعزيز إنتاج الغذاء فحسب، بل تعالج أيضًا المخاوف المتعلقة بتغير المناخ، وذلك من خلال زيادة المخرجات وتحسين الإنتاجية والكفاءة.[27]

علاوة على ذلك، تلعب الزراعة في المناطق العمرانية دورًا حيويًا في التكيف مع تغير المناخ من خلال تعزيز الاستدامة البيئية. فهي تسهم في تقليل البصمة الكربونية للمدن، مما يجعلها أكثر سلامة من الناحية البيئية، وذلك من خلال إعادة الاستخدام الفعال للنفايات العضوية الناتجة من المناطق العمرانية. ومن الأمثلة على التكنولوجيا الزراعية الحديثة في دولة الإمارات العربية المتحدة الزراعة في المناطق المغلقة التي تقوم بها شركات مثل "مزارع أريانا" و"مزارع بيور هارفست الذكية"، على الرغم من أنها تتم على نطاق محدود حاليًا.[28]

أخيراً، ينبغي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إعطاء الأولوية لتطوير أساليب زراعية قادرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ. ويقتضي ذلك استغلال التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية مع الحفاظ على الموارد الشحيحة من الأرض والمياه في آن واحد.

Endnotes

1. https://www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2022/10/24/24-10-2022-uae, accessed on April 3, 2024.
2. Guéraiche, W. (2022, May). Between Foreign Policy and Development Assistance: The UAE International Cooperation in Africa. In Forum for Development Studies (Vol. 49, No. 2, pp. 211-232). Routledge.
3. Wiggins, S. (2014). African agricultural development: Lessons and challenges. Journal of Agricultural Economics, 65(3), 529-556.
4. UAE Ministry of Climate Change and Environment (2023). A guide to food security in the UAE.
5. Dur-Gundersen and Al Suwaidi, K. (2024). Potential for the UAE as a model for coordinating GCC-wide economic diversification. Anwar Gargash Diplomatic Academy, UAE.
6. Walsh, B. (2018) Middle Eastern investment in Africa: A means to improve food security.
7. UAE Ministry of Climate Change and Environment (2023). A guide to food security in the UAE.
8. Walsh, B. (2018). Middle Eastern investment in Africa: A means to improve food security.
9. Fischbach, T. (2018). Strengthening resilience: Advancing food security in the UAE.
10. UAE Ministry of Climate Change and Environment (2023). A guide to food security in the UAE.
11. Fischbach, T. (2018). Strengthening resilience: Advancing food security in the UAE.
12. https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/resources/Economist_Impact_GFSI_2021_Global_Report_Oct_2021.pdf
13. Janssens, C., Havlík, P., Krisztin, T., Baker, J., Frank, S., Hasegawa, T., ... & Maertens, M. (2020). Global hunger and climate change adaptation through international trade. Nature Climate Change, 10(9), 829-835.
14. Himics, M., Fellmann, T., Barreiro-Hurlé, J., Witzke, H. P., Domínguez, I. P., Jansson, T., & Weiss, F. (2018). Does the current trade liberalization agenda contribute to greenhouse gas emission mitigation in agriculture? Food policy, 76, 120-129.
15. Al-Maamary, H. M., Kazem, H. A., & Chaichan, M. T. (2017). Climate change: the game changer in the Gulf Cooperation Council Region. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 76, 555-576.
16. The Global Economy (2020). Business and economic data for 200 countries. Access from https://www.theglobaleconomy.com/rankings/precipitation/Sub-Sahara-Africa/
17. https://www.aljazeera.com/news/2024/4/25/scientists-say-oman-uae-deluge-most-likely-linked-to-climate-change, accessed April 2, 2024.
18. https://www.weforum.org/agenda/2024/04/africa-gcc-gulf-economy-partnership-emerging/, accessed on April 29, 2024.
19. https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries/united-arab-emirates
20. Afesorgbor, S. K., Fiankor, D. D. D., & Demena, B. A. (2024). Do regional trade agreements affect agri-food trade? Evidence from a meta-analysis. Applied Economic Perspectives and Policy, 46(2), 737-759.
21. https://www.bilaterals.org/?uae-aims-to-conclude-more-cepas
22. Woertz, E., & Keulertz, M. (2015). Food trade relations of the Middle East and North Africa with tropical countries. Food Security, 7, 1101-1111.

23. Afesorgbor, S.K. and Beaulieu, E. (2021). Role of international politics on agri-food trade: Evidence from US-Canada relations, Canadian Journal of Agricultural Economics, 69(1), 27-35.

24. Afesorgbor, S.K. (2019). Regional integration, bilateral diplomacy and African trade: Evidence from the Gravity Model, African Development Review, 31(4), 492-505

25. Woertz, E. S. Pradhan, N. Biberovic and Jingzhong, C, Potential for GCC agro-investments in Africa and Central Asia. Gulf Research Center (GRC) Report. 2008a.

26. https://www.fitchsolutions.com/bmi/agribusiness/gcc-food-security-uae-looks-land-acquisitions-trade-deals-and-domestic-agtech-mitigate-food-supply-risks-03-11-2023?fSWebArticleValidation=true&mkt_tok=NzMyLUNLSC03NjcAAAGTFG0v62XYT62TY0jdY8cYNVjG7h8gDUdNtN-TE9-1wUrEnsw0EqKszUiMYUfwsFO8PtMHvW9F6CBHTVtFGpJ7VYEsErVtsu9H9DNAu4Y6qFphywiu_Q?fSWebArticleValidation=true&mkt_tok=NzMyLUNLSC03NjcAAAGTRVmXy1JmZK8e48Tg-HRMseeHQxLXHxbzTZxmrr6tefvYMr0dqPE7ry8ejK5W3L9nsawEouG7J4HniLDDZc1Uz0Q3Ip_wX-P0AlMxf7JM6kroSi0z0w

27. Sharma, R., Wahbeh, S., Sundarakani, B., Manikas, I., & Pachayappan, M. (2024). Enhancing domestic food supply in the UAE: A framework for technology-driven urban farming systems. Journal of Cleaner Production, 434, 139823.

28. https://www.fitchsolutions.com/bmi/agribusiness/gcc-food-security-uae-looks-land-acquisitions-trade-deals-and-domestic-agtech-mitigate-food-supply-risks-03-11-2023?fSWebArticleValidation=true&mkt_tok=NzMyLUNLSC03NjcAAAGTFG0v62XYT62TY0jdY8cYNVjG7h8gDUdNtN-TE9-1wUrEnsw0EqKszUiMYUfwsFO8PtMHvW9F6CBHTVtFGpJ7VYEsErVtsu9H9DNAu4Y6qFphywiu_Q?fSWebArticleValidation=true&mkt_tok=NzMyLUNLSC03NjcAAAGTRVmXy6YUKBoG51uwvg6R94gkFAh4P3s78gaY2nro7imwV5c-v0rsxSWdsGGAXTDdrs-KZGAZoKYVKNWejcpgPGMhMQxDZ5f8nK1cBofOBbXnvyuiog